

السياسة الصينية حيال منطقة الشرق الاوسط بعد عام ٢٠٠١

ا. م. د. محمد كريم كاظم (*)
ا. م. د. ابتسام محمد
العامري (**)

المقدمة :

تعد الصين احد اللاعبين الرئيسيين في النظام الدولي، مع اختلاف رئيسي عن بقية الدول الكبرى التي تمارس أدوارا مؤثرة في الشؤون العالمية، هو إن وزن الصين يتصاعد لدرجة أثارت توقعات بأنها قد تصبح "القوة رقم واحد" في المستقبل القريب. ورغم أن حدوث ذلك لا يبدو واقعيًا تمامًا، إلا أنه لا يقلل من أهمية الفكرة الرئيسية وهي إن الصين لاعب دولي مؤثر، وإنها في طريقها لاحتلال موقع أقوى مما هو قائم حاليًا. فمنذ بداية تسعينيات العقد الماضي وسعت الصين علاقاتها الثنائية، وانضمت إلى اتفاقيات تجارية وأمنية عديدة، وعمقت مشاركتها في منظمات هامة متعددة الأطراف، وساعدت في علاج قضايا الأمن العالمي.

وأصبحت عملية صنع القرار السياسي الخارجي الصيني تتسم بقدر أقل من الشخصية وقدرة أكبر من المؤسساتية، وأصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر مهارة وقدرة وخبرة في صياغتهم لأهداف بلادهم. وعلى نطاق أوسع أصبحت مؤسسة السياسة الخارجية الصينية ترى بلادها قوة كبرى متنامية لها مصالح ومسؤوليات متنوعة وليست دولة نامية كما كان الحال في حقبة (ماو تسي تونغ) و(دينغ شياو بنغ).

تمر سياسة الصين في الشرق الأوسط بتحول كبير، فتقليديا اعتبرت الصين إن تلك المنطقة نائية للغاية لدرجة يصعب معها القيام باستثمارات هامة هناك، وبدلاً من ذلك قصرت الصين جهودها على إقناع العواصم العربية بقطع علاقاتها مع تايوان وإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية.

أن السياسة الصينية أصبحت أكثر خفة في الحركة وأكثر مشاركة من أي وقت مضى، فبكين تتفهم وفي الواقع تشارك الولايات المتحدة مخاوفها بشأن انتشار الأسلحة والإرهاب.

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية-جامعة النهدين.

(**) تدريسية في مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

ومثلما تسعى واشنطن للحفاظ على علاقات جيدة مع كل من العالم العربي وإسرائيل فان الصين تسعى للشيء ذاته. ومن ثم فان فرضية البحث تستند إلى ان الصين تسعى الى ان تكون احدى القوى المؤثرة في منطقة الشرق الاوسط عبر اعتماد سياسة قوامها التدرج والحذر في التعامل.

تم تقسيم هذا البحث وحسب الرؤيا المنهجية للموضوع الى خمس مباحث:

المبحث الاول: التغيرات في التوجه العام للسياسة الصينية.

المبحث الثاني: الرؤية الصينية لمنطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: موقف الصين من القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط.

المبحث الرابع: مصالح الصين الجوهرية في الشرق الأوسط.

المبحث الخامس : مستقبل السياسة الصينية في الشرق الأوسط .

المبحث الأول: التغيرات في التوجه العام للسياسة الصينية

التغيرات في توجهات الصين .

زادت الصين من مشاركتها في مجلس الامن الدولي، فحتى منتصف التسعينات كانت الصين تمتنع بانتظام عن التصويت على قرارات المجلس التي تستند الى البند السابع من ميثاق الامم المتحدة والذي يجيز استخدام القوة من اجل تسجيل معارضتها لما تتضمنه هذه القرارات من تعدي على السيادة، لكنها غيرت موقفها هذا باتجاه تأييد مثل هذه القرارات، ففي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ على سبيل المثال صوتت بكين في صالح القرار رقم ١٤٤١ بشأن عمليات التفتيش عن الاسلحة في العراق، وكانت تلك من المرات القليلة التي أيدت فيها الصين قرارا يستند الى البند السابع من ميثاق الامم المتحدة منذ انضمامها الى المنظمة الدولية، كذلك زادت بكين من مشاركتها في عمليات حفظ السلام كما في تيمور الشرقية والكونغو واماكن اخرى^١.

وكان من بين التغييرات المهمة توسيع دور ما يعرف في الصين باسم "المجموعات الصغيرة القيادية"، وهي اجهزة للتنسيق بين الوكالات في الصين بشأن مسائل السياسة الهامة، ففي اواخر عام ٢٠٠٠ انشأت الصين مجموعة قيادية للامن القومي وتنتشر مثل هذه الاجهزة في النظام لتقليص من قوة اي فرد او فصيلة^١.

كذلك سعت الصين ايضا الى تنويع مصادر التحليل السياسي الذي تتلقاه من داخل وخارج الحكومة، فعلى سبيل المثال تلعب ادارة تخطيط السياسة التي تم الاستعانة فيها بخبراء من خارج الحكومة لتقدم استشارات بشأن مسائل فنية مثل منع الاسلحة والدفاع الصاروخي. ويشارك الباحثون والمحللون السياسيون بانتظام في مجموعات الدراسات الداخلية ويكتبون تقارير ويصيغون مسودات سياسية ويعمل هؤلاء الباحثون والمحللون الى السفر باستمرار الى الخارج، ويتصلون بخبراء دوليين في مجال تخصصهم ويساعدون الزعماء الصينيون في الاطلاع على الاتجاهات الدولية اضافة الى انهم يوفرون نطاق من الخيارات السياسية^٣.

وتستخدم الصين ايضا شبكة الانترنت في جعل سياستها الخارجية اكثر شفافية وتوفر الان جميع الاوراق البيضاء (التقارير الرسمية) على موقع مكتب معلومات مجلس الدولة وعنوانه (www.china.org.cn) وتتضمن هذه التقارير وصفا تفصيليا لمواقف الصين بشأن المسائل الاقليمية ونصوص المؤتمرات الصحفية والخطب الهامة، وان عدد من هذه الوثائق توفر مستوى من النفاذ الى التفكير الرسمي في الصين وتفاصيل هذا التفكير وهو امر لم يكن ممكنا في السابق.

-الصين والصحافة الدولية

اعتمدت الصين نمجا اكثر تطورا تجاه التفاعل مع وسائل الاعلام، ففي عام ١٩٩٩ افتتحت وزارة الخارجية مركزا جديدا وحديث لوسائل الاعلام الدولية، حيث تعقد مؤتمرات صحفية مرتين في الاسبوع يصاحبها ترجمة فورية، ويقول صحفيون دوليون ان اسئلة صعبة تطرح في مثل هذه المؤتمرات وعادة ما يجاب عليها باجابات حقيقية في حدود القيود الضيقة للسياسات المعلنة للصين، كذلك يدعو كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الصحفيين لحضور لقاءات غير رسمية لشرح خلفيات السياسات قبل اصدار وثائق السياسة الرئيسية او بعد مؤتمرات قمة ثنائية، مثل رحلة (جيانغ تسه مين) الى كراوفورد بولاية تكساس الامريكية في اكتوبر ٢٠٠٢، ومثل هذه الخطوات تمثل تحول مثير لدولة كانت في وقت من الاوقات مشهورة بفرض طابع السرية على شأنها الخارجي.

منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، بدأت كتابات الاستراتيجيين الصينيين تعكس تحولا حساسا في وجهة نظرهم تجاه النظام الدولي ودور الصين فيه. فعلى سبيل المثال نشرت

مقالات تحريضية في الصحف الصينية الكبرى ودعا صحفيون كبار الى ان تتخلى الصين عن ذهنية الضحية التي سيطرت عليها لفترة طويلة ورفض الكتاب التركيز المستمر على "الاذلال" الذي لحق بالصين طوال ١٥٠ عام " واعتباره المنظور الرئيسي الذي تنظر من خلاله الصين الى مكانتها في الشؤون الدولية، وأيد الرئيس الصيني السابق (جيانغ تسه مين) بذلك هذا الرأي، في خطاب فكري القاه بمناسبة الذكرى الثمانين على قيام الحزب الشيوعي (عام ٢٠٠١)، وبدا المحللون الصينيون من ذوي النفوذ في الترويج لفكرة ضرورة تبني ذهنية القوة الكبرى، وهذا المفهوم الصاعد سوف يحل محل شعور الصين بالاضطهاد في ظل ثقة تولدت منذ أكثر من ثلاثة عقود في تحمل مسؤوليات دولية واعتراف بحدود نفوذها الدولي^٤.

ان الصين ما زالت تواجه عقبات خطيرة في ان تصبح لاعب بارز و اقل هيمنة في

المجتمع الدولي.

– الدبلوماسية الصينية الجديدة

بدأ تطور السياسة الخارجية الصينية منذ زمن بأخذ المبادرة للتحويل الدبلوماسي الصيني والاصلاح والانفتاح واتباع اسلوب التغيير، وأشتهرت سياسة الصين الخارجية بالمعارضة القوية للقوى العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) في ذلك الوقت مع التقارب الوثيق بالدول النامية، ومع اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي وسعت الصين من وجودها الدولي من خلال زيادة مشاركتها بشكل كبير في المنظمات الحكومية وغير الحكومية ولاسيما المالية منها وبدأت الصين تخرج من العزلة التي فرضت عليها في حقبة ماو.

وظلت مشاركة الصين في المجتمع الدولي محدودة خلال فترة ولاية (دينغ شياو بينغ)

وفي الواقع سعت بكين للحصول على الحقوق والمميزات التي تتمتع بها القوى الكبرى دون قبولها بالالتزام والمسؤوليات المترتبة على ذلك، وكان هذا التحرك واضحا لاسيما في المنظمات مثل الامم المتحدة. وظل السلك الدبلوماسي الصيني يفتقر الى التدريب والخبرة، والاكثر من ذلك ان مضمون السياسات الفعلية الصينية نفسها ظل دائما غامضا ومن الصعب فهمه، والولايات المتحدة الامريكية ورجال الدولة فيها يعتبرون دينغ أكثر السياسيين تأييدا للعلاقات معها ولم يكن دينغ ذاته يخفي هذا التوجه وكان كثير التأكيد على ان العلاقة غير المتوترة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية تمثل بعدا مركزيا في السياسة الخارجية الصينية، كذلك آمن

الكثير من الصينيين مع دينغ بأن التطور الاقتصادي الصيني يحتاج الى بيئة دولية مستقرة تشكل العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة احدى ابرز ركائزها، ولعل السياسة التي انتهجتها تفسر توجهاتها^٥.

وبدأت احدث التحولات في اوائل التسعينيات من القرن الماضي، باندفاع الصين نحو توسيع علاقاتها الثنائية، فما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٤ طبعت الصين او اقامت علاقات دبلوماسية مع ١٨ دولة، فضلا عن الدول الوريثة للاتحاد السوفيتي، ثم اخذت بعد ذلك بتنمية هذه العلاقات، حيث اسست مستويات مختلفة من الشراكة لتسهيل التنسيق الاقتصادي والامني وموازنة نظام التحالفات الاقليمية الذي اقامته الولايات المتحدة، وجاءت ذروة هذه المسيرة في صورة معاهدة حسن الجوار والتعاون التي وقعتها الصين مع روسيا عام ٢٠٠١. وايضا المشاركة في رابطة دول جنوب شرق اسيا (اسيان)، واستضافة الاجتماع العاشر لزعماء منتدى التعاون الاقتصادي لاسيا-الباسفيكي في شنغهاي عام ٢٠٠١، وفي اعقاب تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية واسرائيل سنة ١٩٩٢ اكدت الصين انها مازالت تساند القضية الفلسطينية وان الشرق الاوسط لن ينعم بالسلام الدائم والشامل الا باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وانها ستستعمل علاقاتها الجديدة مع اسرائيل لدفع السلام في الشرق الاوسط، وان الصين تؤكد انها توافق على ما توافق عليه الاطراف العربية واسرائيل، كذلك صرح المتحدث بأسم وزارة الخارجية الصينية في تموز/يوليو ١٩٩٧ بان الصين تأمل في ان تبذل الاطراف المعنية مزيدا من تحمل المسؤولية لتحقيق الهدف والتغلب على العقبات ودفع مسيرة السلام الى الامام لمصلحة الدول العربية واسرائيل وجميع الاطراف بما فيها القوى الكبرى^٦.

الدبلوماسية الجديدة للصين سوف تستمر بالتاكيد، وسوف تفرض على صناعات السياسة الامريكية والاسيوية فرصا وتحديات على حد سواء، فمشاركة الصين الفعالة في المؤسسات الدولية تخلق فرصا للحصول على تعاونها بشأن مسائل هامة، اضافة الى ان الصين تأتي بمزيد من الموارد والنفوذ في مناقشاتها داخل هذه المؤسسات الدولية، وفي الوقت الذي اتسعت مصالح الصين في المجتمع الدولي وربطت فيه نفسها بمصالح الدول الكبرى، فانها اصبحت تدريجيا اكثر مشاركة في جهود مكافحة التهديدات الامنية العالمية سواء التقليدية او

غير التقليدية، ودور بكين البارز في علاج الازمة النووية الكورية هو مثال ذلك، وترى الصين انه يجب على الزعماء الامريكيين ان تشجيع التوسع في مثل هذا التعاون ليشمل مشاكل امنية اخرى، من اجل ادارة مفاهيم التهديد المتبادل وبناء ثقة على كلا الجانبين، وستكون مثل هذه الجهود هامة لاستقرار علاقات ثنائية معروفة بصعودها وهبوطها.

وفي حين ان بكين تبدو حالياً مستعدة للعمل في اطار القواعد والاعراف الدولية للسعي من اجل تحقيق مصالحها، فان الصين غير راضية عن بعض جوانب هذا النظام مثل الهيمنة الامريكية وبخاصة وضع تايوان، ويجب على واشنطن ان تظل مدركة لهذا الاحباط وان تصيغ علاقاتها مع بكين وجيرانها بطريقة تقر بحقيقة الدور الصيني الاقليمي الاخذ في الاتساع، وتبرز الصين بسرعة كقوة للنمو في اسيا، وهو وضع يوفر لها نفوذ وثقل متزايد، ورغم ان الولايات المتحدة مازالت تمثل الثقل الاستراتيجي هناك، فأن واشنطن تحتاج لابتداء اهتمام مستمر لادارة العلاقات مع الاصدقاء والحلفاء الاقليميين اذا كانت تأمل في الحفاظ على نفوذها^٧.

والمهمة الملقة على عاتق الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في المدى البعيد هي ان يضمنوا ان الدبلوماسية الجديدة للصين ونشاطها المساعد في السياسات العالمية يتسق مع الاستقرار والامن، والدخول في منافسة صريحة مع الصين تبدد بلا داعي الموارد الامريكية وتفشل ظهور توازن للقوة قابل للبقاء في اسيا. ومن المفارقة الظاهرية ان مشاركة الصين المتزايد في المؤسسات الدولية توفر وسائل جديدة عن طريقها يمكن التأثير على مدرعاتها وسعيها لتحقيق مصالحها وخلق ثقل لدول اخرى اعضاء في هذه المنظمات^٨.

المبحث الثاني: الرؤية الصينية لمنطقة الشرق الاوسط

يعد تأمين متطلبات التنمية الاقتصادية في الصين الهدف الاكبر للسياسة الصينية لان هذه التنمية تؤمن لها الاستقرار الداخلي والدور العالمي، من هنا يفهم التوجه الصيني نحو منطقة الشرق الاوسط التي تعد اكثر مناطق العالم تأثيراً في عملية التنمية الصينية، وتقف وراء هذا التوجه اسباب متعددة ابرزها: كون الشرق الاوسط هو المصدر الرئيس في العالم لواردات النفط الصينية، وسوقاً لتصريف البضائع والصادرات الصينية المتنوعة لاسيما السلاح الذي وجد سوقاً رائجة له في هذه المنطقة في السنوات الاخيرة، فضلاً عن القيمة الاستراتيجية

للشرق الاوسط التي بدأت تتعاضم مع ازدياد الموارد المالية لدول المنطقة في ظل الزيادة الحاصلة في اسعار النفط وحاجتها الى اسواق واقتصادات تستثمر فيها هذه الاموال بصورة تجعلها قادرة على استيعابها في أنشطة اقتصادية وخدمية وزراعية وغيرها، مما يعني الحاجة المتبادلة لكلا الطرفين لتوظيف هذه الاموال عبر بناء شراكات استراتيجية في مجالات مختلفة منها التضييع والخدمات والمبادلات الثقافية^٩.

ولا يقف الامر عند هذا الحد بل ان هناك اسباباً ومصالح اخرى تقف وراء الاهتمام الصيني بالشرق الاوسط منها: امكانية توفيرها الدعاية التي تحتاجها الحكومة الصينية لدعم مصالحها الوطنية، والحصول على دعمها في المحافل الدولية عن طريق دعم الدبلوماسية الصينية^{١٠}، ويدعم الاكاديمي الصيني (جانغ شاودونغ) في مقالة نشرتها له صحيفة الاستراتيجية والادارة في عام ١٩٩٨ هذا التوجه مشجعاً الصين على تكتيف سياساتها في الشرق الاوسط لاسباب ثلاثة :

اولها: حاجة الصين لتأمين علاقات وروابط قوية ومستقرة مع دول الشرق الاوسط لاسيما المصدرة للنفط في ظل حاجتها المتزايدة الى النفط.

وثانيها: ضمان حياد دول الشرق الاوسط والحصول على تطمينات على ان لا تكون دولها ملاذاً لمعارضى اقليم شينغيانغ-اوغور الاسلامي الذي يخوضون صراعاً مع الحكومة الصينية للحصول على مطالبهم بتوسيع صلاحيات الاقليم.

وثالثها: حاجة الصين الى جوكر لممارسة قواعد اللعبة السياسية مع الولايات المتحدة ، وبما ان الاخيرة تلعب بورقة تايوان للضغط على الصين ، فأن الصين بالمقابل يمكن ان تلعب بورقة الشرق الاوسط لاقلاق واشنطن^{١١}.

ان وجود شرق اوسط مستقر من المنظور الصيني ليس بالامر اليسير في ظل وجود صراعات ممتدة وعمليات تنمية متعثرة، ووجود امريكي يفرض ارادته على المنطقة بحيث يصعب تجاوزه، وسياسات دولية تقودها واشنطن تميل نحو عسكرة الازمات في المنطقة، كما ان الاستقرار الذي تأمله الصين والذي يمثل لها اولوية قصوى هو استقرار يعيد عنها اعباء التورط في اي مواجهة او توتر سواء مع الاطراف الاقليمية المتورطة في النزاع او مع الولايات المتحدة المهمة على سياسات دول المنطقة، لذا فأن سياسة الحذر التي توازن بها ما بين

الحياد تجاه اطراف النزاع، والاستمرار في تنمية علاقاتها مع كل الاطراف في المجالات كافة هي السمة السائدة للسياسة الصينية في الشرق الاوسط.

وفي سبيل التقليل من الانتقادات الموجهة لها كونها لا تمارس دورها في المنطقة بشكل يليق بمكانتها الدولية كدولة كبرى فاتمها قامت باعمال تعد رمزية ولا تبتعد عن الطريقة التقليدية في تعاطي الصين مع مشكلات الشرق الاوسط وقضاياها ولا تقود الى تغيير رئيسي في سياستها تجاه المنطقة^{١٢}، مثل استعدادها للتعامل مع دول المنطقة لاسيما العربية منها بعيداً عن الايديولوجيا، وارسال وسيط صيني لحل مشكلة الشرق الاوسط في عام ٢٠٠٢ وقيامه بزيارة كل من اسرائيل والاراضي الفلسطينية، وتعبئها مبعوثاً خاصاً لها في منطقة الشرق الاوسط في السنة ذاتها مهتمه بالتنسيق مع الاطراف المعنية وبذل الجهود الممكنة من اجل الاسهام في جهود التنمية^{١٣}، وانضمام الصين الى الآلية الجماعية التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي وروسيا لمعالجة ازمة البرنامج النووي الايراني وغيرها.

ان بناء شرق اوسط متناغم يسوده السلام والاستقرار على المدى الطويل حسب رؤية الرئيس الصيني (هو جنتاو) في خطاب القاها في آذار ٢٠٠٧ يتطلب:

اولاً: ضرورة التزام جميع الاطراف بتحقيق السلام والاستقرار وتعزيزه في المنطقة من خلال اعتماد الية المشاورات والمفاوضات بوصفها السبيل الافضل لحل الصراعات والنزاعات.

ثانياً: ان يكون هناك احترام متبادل تسوده نظرة شمولية لمعالجة الاختلافات بين الحضارات المختلفة في المنطقة، حيث ستوفر هذه المعالجة الفرصة لبناء منطقة تتعايش فيها مختلف الحضارات.

ثالثاً: تشجيع التنمية والتعاون في المنطقة، واعطاء دولها حرية اختيار نظامها الاجتماعي وطريق التنمية الخاص بها.

رابعاً: ان التعاون في ظل العولمة يمكن ان يكون اسلوباً لتعزيز التفاهم والصداقة بين مختلف الدول، فضلاً عن اسهامه في تحقيق الرضا المشترك، وما يتبعه من سلام دائم في المنطقة.

ورغم ان الرؤية الصينية الآنف الذكر ايجابية في مضمونها الا انها سلبية في تحركاتها ويعود السبب الاساس في ذلك الى تجنب الصين تحدي الظروف المعاكسة لتحقيق رؤيتها والمتمثلة بالنفوذ الامريكاني الذي لا ترغب في تحديه مفضلة التماشي معه ما دام يحقق لها هدفها في الوصول الى الاسواق والموارد^{١٤}.

المبحث الثالث: موقف الصين من القضايا الرئيسية في الشرق الاوسط .

تحدد ابرز هذه القضايا فيما يأتي:

اولاً: الصراع العربي - الاسرائيلي: رغم تأييد الصين الدائم لتسوية تاريخية للصراع العربي - الاسرائيلي، وتأكيد كل ما يتصل بالمفاوضات بين الجانبين عن بعد، وتعزيز علاقاتها مع كل اطراف الصراع دون الانحياز لاحد على حساب الاخر الا انها تتجنب الدخول في تفاصيل هذه التسوية التي تعدها تحت الوصاية الامريكية التي لاترغب في تحديها^{١٠}، الا ان هذه التحركات المحسوبة لم تمنع الصين من بناء رؤية يمكن في اطارها حل قضية الشرق الاوسط تتحدد:

١. يجب ان تسير المفاوضات بين الطرفين على اساس قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالشرق الاوسط وصيغة الارض مقابل السلام .
٢. تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين بشكل جدي وتجنب الاضرار بعملية السلام .
٣. نبذ كافة اشكال الارهاب والعنف للمحافظة على امن المنطقة حياة شعوبها.
٤. ان استمرار عملية السلام مرهون بدعم التبادل والتعاون الاقتصادي وتعزيز الثقة المتبادلة وازالة العداوة من اجل تحقيق التنمية والازدهار المشترك.
٥. ضرورة ان يذلل المجتمع الدولي بما فيها الصين جهوداً بالتعاون مع الاطراف المعنية من اجل تحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة^{١١}.

ان التحول في الموقف الصيني من الانحياز الى الجانب العربي - قبل الاعتراف الصيني باسرائيل عام ١٩٩٢- الى الموقف المتوازن لم يمنع الصين من الاكتفاء باصدار البيانات والتصريحات التي تدعو الجانبين الى ضرورة استئناف عملية السلام ووقف العنف ودعم المطالب العربية في استعادة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها الجولان حيث تعد سوريا حسب نظرها طرف مهم في قضية الشرق الاوسط^{١٢}، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما تنفق وقرارات الجمعية العامة الصادرة في عام ١٩٤٨، وتقديم مساعدات مادية للسلطة الفلسطينية، وابداء تمثيل سياسي صيني لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة.

ان للتحول الصيني مسوغاته واسبابه منها سعي الصين لأقامة علاقات مشاركة ايجابية مع الولايات المتحدة التي تعد صديقاً قوياً لاسرائيل، ومحاولة الاستفادة من الفرص

التكنولوجية المتاحة لدى اسرائيل، واتجاه بعض الدول العربية الى اقامة علاقات مع اسرائيل مما خفف من تدخلها في الصراع، كما ان الدول العربية لاتتمتع بدعم احدى الدول الكبرى على العكس من اسرائيل التي تتمتع بدعم مباشر من الولايات المتحدة وغير مباشر مباشرة من الاتحاد الاوربي، فضلاً عن الدعم الروسي والصيني المحدود^{١٨}.

ان الدور الفعال الذي تلعبه الصين في عملية السلام في الشرق الاوسط من خلال تقديم تصورات لعملية التسوية، ومن خلال دعم السلطة الفلسطينية انما يهدف في النهاية الى تحقيق غرضين هما: الدعوة الصينية الى ايجاد عالم متعدد الاقطاب، ودعم التوجه العربي نحوالصين لبورة شبكة مصالح اقتصادية بين الطرفين .

وتعتقد الصين ان هذه السياسة يمكن ان تقطف ثمارها على المدى البعيد في ظل تنامي العلاقات بين الصين واسرائيل وحرص الاخيرة على استمرارها، ويتحدد هذا الدور في جانبين:

الاول: مساعدة الصين للسلطة الفلسطينية لبناء اجهزة دولتها وتدريب كوادرها وانشاء تمثيل دبلوماسي مستقل لدى السلطة لايرتبط بالسفارة الصينية في تل ابيب.

الثاني: وهو الضغط على اسرائيل لوقف عمليات الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة والعمل على تفكيك المستوطنات، وتنفيذ الاتفاقيات الموقع عليها مع السلطة الفلسطينية والدخول في مفاوضات جديدة معها حول التسوية النهائية^{١٩}.

ثانياً : البرنامج النووي الايراني:

عُد دعم بكين للبرنامج النووي الايراني عنصراً رئيسياً محاولة الصين صياغة شراكة مع ايران في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، ورغم ان الصين كانت للفترة ما بين ١٩٨٥-١٩٩٧ الشريك النووي الرئيسي لايران الا انها لم تكن الشريك الوحيد لكنها كانت اهم شريك، لكن الصين وابتداء من عام ١٩٩٧ اخذت مرعمة بالتخلي عن دعم ايران نووياً لاسباب عدة ابرزها : محاولة حماية مصالحها الحيوية مع الولايات المتحدة التي تقود حملة دولية مناهضة لهذا البرنامج، وحماية سمعتها خشبية ان تتهم بمساعدة ايران في حال اكتشاف برامجها النووية السرية، وتعزيز النظام العالمي للحد من الانتشار النووي، وتقليل عدد الدول المالكة للسلاح النووي، فضلاً عن الضغط الاسرائيلي على الصين لايقاف تعاونها مع ايران، ورغبتها في تأكيد هويتها الذاتية كقوة عظمى تحظى بالاحترام دولياً، وادراكها ان مصالحها ستحظى

بحماية افضل فيما لو تناقص عدد الدول النووية في العالم، حيث انها تتمتع بالعديد من الحقوق والامتيازات كونها احد الدول النووية الخمس^{٢٠}.

ان الموقف الصيني من البرنامج النووي الايراني لاسيما بعد ان اخذت ازمته تتعاضم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد الاحتلال الامريكى للعراق لم يتغير بشكل كبير ، فبكين عمدت دائماً الى الموازنة بين الوقوف الى جانب ايران وتعزيز نظام الحد من انتشار الاسلحة النووية توافقاً مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن^{٢١} فضلاً عن اصرارها على ضرورة اعتماد المفاوضات والحوار السلمي سبيلاً لحل الازمة الايرانية مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، ورفض اسلوب العقوبات والتهديد باستخدام القوة العسكرية ، نظراً لما يتركه الخيار الاخير من تأثيرات سلبية على الاستقرار في منطقة الخليج خاصة والشرق الاوسط عامة، لذا لم تتوان عن الانضمام بعد تردد الى الآلية الجماعية لمعالجة ازمة البرنامج النووي الايراني بمشاركة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي وروسيا كما اسلفنا^{٢٢}.

ثالثاً: الاحتلال الامريكى للعراق :

عارضت الصين منذ البداية احتلال الولايات المتحدة للعراق وطالبت باحترام استقلاله وسيادته ووحدته الوطنية وسلامة اراضيه، لكن الاحتلال لم يمنحها من ابداء استعدادها لتقديم الدعم اللازم لمساعدة العراق على بناء ذاته مثل التبرع بتجهيزات مادية قيمتها مليون دولار امريكى للمساعدة في اجراء انتخابات العام ٢٠٠٥، وتدريب الدبلوماسيين والمتخصصين في مجالي الطاقة والاقتصاد وغيرها^{٢٣} والتعهد بتخفيض نسبة كبيرة من الديون العراقية والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات الاقليمية والدولية التي تعقد لدعم العراق. وفي السياق ذاته دعت الصين الى دعم العملية السياسية العراقية، وجهود المصالحة الوطنية، وضرورة التزام دول حوار العراق بدعم استقراره ومساعدته في النهوض من كبوته، مع التأكيد على دور أكثر فعالية للأمم المتحدة لدعم العملية السياسية في العراق^{٢٤}.

المبحث الرابع: مصالح الصين الجوهريّة في الشرق الاوسط

للصين العديد من المصالح في الشرق الاوسط ابرزها:

اولاً: موارد الطاقة:

بما ان الاقتصاد الصيني اصبح الاسرع نمواً في العالم في الربع الاخير من القرن العشرين فأن من الطبيعي ان تزداد حاجته الى مصادر الطاقة خاصة النفط، ففي غضون عشر سنوات فقط تحولت الصين من مصدر النفط الى دولة تحتل المرتبة الثانية في قائمة اكبر مستهلكي الطاقة في العالم، اذ تستهلك ما يقارب ٦,٣ مليون برميل من النفط يومياً. ومن المتوقع ان ترتفع نسبة هذا الاستهلاك الى ١٠ ملايين برميل يومياً في العقدين القادمين.

وفي ضوء حاجتها للطاقة تبنت الصين في السنوات الاخيرة استراتيجية تهدف الى تنويع مصادر الامداد بالطاقة او سياسة التوجه الى الخارج للتزود بلطاقة وتعد افريقياً وبعض دول الخليج وايران وغيرها مثلاً حياً على ذلك التوجه^{٢٥}، من هنا يفهم التوجه الصيني نحو منطقة الشرق الاوسط التي تحتوي على مايقارب ٦٠% من احتياطات النفط العالمية و٧٣ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، فالصين التي يشكل النفط المستورد في الشرق الاوسط ٤٠% من واردتها النفطية مع احتمالية ارتفاع هذه النسبة مستقبلاً^{٢٦}، الى ٧٠% في العام ٢٠١٥ باتت حريصة على التحرك النشط في هذه المنطقة من خلال عقد صفقات كبيرة في بحالي النفط و الغاز الطبيعي تتضمن تعاون مشترك بينها وبين بلدان المنطقة منها العقد الذي وقعته بقيمة ٧٠ مليون دولار مع ايران في لعام ٢٠٠٤ والذي يمتد لمدة ٢٥ عاماً ويتضمن تزويد ايران للصين بالغاز المسال والنفط فيما تقدم الصين وعبر ثاني اكبر شركاتها النفطية (سينوبك) بتطوير حقل (يداران) العملاق والذي تقدر احتياطاته بنحو ثلاثة مليارات برميل على ان تشتري الشركة الصينية ٢٥٠ مليون طن من الغاز المسال على مدى ٢٥-٣٠ عاماً من ايران ، فضلاً عن اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف الغاز في ميناء بندرعباس جنوب ايران^{٢٧}. ولم يتوقف الامر على ايران بل امتد الى افريقيا التي تستورد الصين ٢٨% من نفطها^{٢٨}، لاسيما السودان التي تشمل عملياتها التي بلغت حتى الان ما يقارب ٤ مليار دولار كلاً من الاستثمار والتطوير ومد خطوط الانابيب ونشر اعداد ضخمة من اليد العاملة الصينية، فضلاً عن شراء حصص في الشركات النفطية السودانية اذ تملك الصين ٤٠% من

حصص شركة النيل الاعظم للبتروال التي تسيطر على حقول النفط في السودان ، وشراء أكثر من نصف صادرات السودان النفطية^{٢٩}.

كما قامت الصين بتوقيع اتفاق مع السعودية في عام ٢٠٠٥ للتنقيب المشترك عن الغاز في صحراء الربع الخالي بقيمة ٣٠٠ مليون دولار مقابل ان تستثمر شركة ارامكو بالتعاون مع شركة النفط الوطنية الصينية مايقارب ٤,٧ مليار دولار في بناء مصفايتين للنفط الاولى في مقاطعة فوجيان بقيمة ٣,٥ مليار دولار والثانية في مقاطعة تيشينغداو بقيمة ١,٢ مليار دولار.

ولا ينصب الاهتمام الصيني على تأمين واردتها من النفط فقط بل يمتد اهتمامها ايضاً الى تأمين ممرات النفط الدولية الذي تراه الشرط المسبق لتحقيق امن الطاقة العالمية، داعية المجتمع الدولي الى المساعدة على حفظ الاستقرار في الدول المنتجة لمصادر الطاقة والمسؤولة عن امنها على حد سواء لاسيما دول الشرق الاوسط^{٣٠}.

ثانياً: التعاون الاقتصادي

ينظر الى التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي كونه احد الركائز الاساسية في العلاقات ما بين الصين والشرق الاوسط، فتطور حجم التجارة والاستثمارات بينهما تلعب فيه الظروف الداخلية لكليهما وخصائص كل منها وحجم ثرواتها الطبيعية وطاقاتها الانتاجية وسياستهما التنموية وارتباطاتهما الدولية دوراً كبيراً، الا ان العامل الاهم الذي اسهم في تنمية علاقات الصين الاقتصادية التجارية مع دول الشرق الاوسط هي سياسة التحديث التي طبقتها القيادة الصينية ابتداءً من عام ١٩٧٨، فمنذ انطلاق هذه التجربة ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين لاسيما العربي الى أكثر من ٢٠ ضعفاً من ناحية القيمة ، فضلاً عن ازدياد عدد الدول التي اصبح لها علاقات تجارية مع الصين^{٣١}، فقد زاد حجم التبادل التجاري والسلعي للصين من ٢,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الى ٢٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ و ٣٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ . الامر الذي جعل الشرق الاوسط سوقاً مهمة للمنتجات الصينية ، ومع ذلك فهي لا تمثل سوى نسبة ٣,٩% من اجمالي التجارة السلعية الصينية العالمية على وفق بيانات عام ٢٠٠٢ ، وينطبق الحال على حجم الاستثمارات البينية الذي يعد ضئيلاً قياساً لحجم الاستثمارات الصينية مع دول اخرى ، حيث لم تستثمر في الصين سوى ٤٢٢ مؤسسة من ١٢ دولة عربية ولم تتعد استثماراتها سوى ١,٤ مليار دولار من حجم الاستثمارات الاجنبية في الصين ، وبينما وصل عدد المؤسسات الصينية المستثمرة

في الشرق الاوسط الى حوالي ٢١٧ مؤسسة بمبلغ ٠,٢٣ مليار دولار اي ونسبته ٢,٤% فقط من اجمالي الاستثمار الاجنبي في الصين .

اما التبادل التجاري بين الصين والدول العربية فقد بلغ حسب احصاءات العام ٢٠٠٧ حوالي ٨٦,٤ مليار دولار شاملاً قطاعات مثل الصناعة والزراعة والطاقة والعلوم والتكنولوجيا والسياحة ، فيما بلغ الاستثمار غير المصرفي للدول العربية في الصين الى ١,٢٨ مليار دولار بينما بلغ نظيره الصيني حوالي ٢,٤٤ مليار دولار في الدول العربية^{٣٢} .

ان العوائق التي تحد من اجتذاب الاستثمارات فيما بين الصين ودول الشرق الاوسط يمكن التغلب عليها لتوفير مناخ ملائم لحركة التجارة الخارجية واجتذاب الاستثمارات في ظل ضرورات التنمية الشاملة وتوسيع قاعدتها في الداخل وارتفاع مستوى المعيشة، حيث يمكن ملاحظة ما يأتي في هذا الصدد:

١ . ان صيغة الشراكة الاقتصادية ذات الطابع الاستراتيجي بين الصين ودول الشرق الاوسط ككل او الدول الرئيسية فيه والمتضمنة تبادل الخبرات التنموية والتصنيعية مع مراعاة شرطي التبادلية والانصاف وبما يقود الى التكامل ما بين الاقتصاد الصيني واقتصادات دول المنطقة يمكن ان يحل محل صيغة مقايضة النفط والغاز بالسلع الاستهلاكية الصينية خاصة بعد المنافسة الشديدة بين الصناعات الاستهلاكية على المستوى العالمي.

٢ . ان تنامي السيولة المالية لدى البلدان المنتجة للنفط والتي وصلت الى ٣ تريليون دولار تبرز الحاجة الى انماط تنمية حقيقية بعيدة عن الاستغلال وهدر الموارد اضحت مسألة لاغنى عنها لاصحاب تلك الوفورات من جانب، ومن جانب آخر تقدم فرصة للأسواق والاقتصادات التي تتطلع الى وفورات مالية من اجل الاستثمار، سواء في اسواق الشرق الاوسط او الاسواق الصينية، مما يولد الحاجة الى مزيد من الخطوط المتبادلة لاسيما على صعيد الشفافية الاقتصادية والقانونية وفرض الاستثمار وسبل الشراكة المتوازنة لتدعيم اسس الارتباط العضوي بين الاقتصاد الصيني واقتصادات المنطقة^{٣٣} .

ان الدرجة العالمية من التوافق والتكامل في القدرات الاقتصادية وفي التجارة الخارجية بين الصين ودول الشرق الاوسط لاسيما العربية منها يمكنه ان يوفر امكانيات كبيرة لتطوير العلاقات الاقتصادية الشاملة بين الطرفين^{٣٤} .

المبحث الخامس : مستقبل السياسة الصينية في الشرق الاوسط

رغم غلبة الطابع المصلحي على علاقة الصين بدول الشرق الاوسط الا ان التقييم الموضوعي لها يجعلنا نعطي الغلبة للجانب الايجابي على حساب الجانب السلبي ، لكن تطوير الجانب الايجابي يعوقه عوامل مثل الخلل في الميزان التجاري الصيني - العربي ، وضعف الاستثمارات العربية في الصين وعلاقات الصين المتنامية مع اسرائيل وهي امور تحتاج الى : اعادة تقييم من الجانبين ورؤية غير تقليدية للخروج على النهج التقليدي الذي يعرقل مسيرة العلاقات منها تعظيم المنافع الاقتصادية، وبلورة مفهوم مشترك للتعامل مع القضايا الخلافية، من هنا تبرز اهمية تبادل الخبرات والنظرة الشاملة لمفاهيم التجارة والاستثمار التي يمكنها ان تعود بالنفع على كلا الطرفين، والتعامل مع القضايا السياسية من منظور المنهج المعتدل الذي يراعي خصوصيات كل جانب وارتباطاته الدولية وقدرته على الاستمرار في مساندة الطرف الاخر، ورغم مساندة الدول العربية لانضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية الا انها لم تقدم التسهيلات اللازمة لنقل خبراتها في مشروعات المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول العربية او تساهم في اقامة مناطق مماثلة في هذه الدول رغم التسهيلات المقدمة لها.

ان تطوير العلاقات الصينية مع دول الشرق الا ويتطلب على المدى الطويل

الشروط الاتية:

١. تعظيم المصالح المشتركة بين الطرفين والتي تركز في جانبها السياسي على استمرار تأييد دول الشرق الاوسط للصين في المسائل التي لها مساس مباشر بأمنها القومي لاسيما قضايا مثل تايوان وحقوق الانسان والتبنت وغيرها مقابل استمرارية تأييد الصين للقضايا الشرق الاوسطية لاسيما العربية منها.
٢. ضرورة استمرار الحوار السياسي وتفعيل آلياته لتحقيق قدرأ أكبر من التفاهم والامتناع عن اللجوء الى السياسات التي شأنها تكريس المواقف العدائية بين الجانبين او السياسات التي تتسم بتجاهل اي طرف للطرف الآخر فيما يخص المسائل الحساسة مثل قضية تايوان في الجانب الصيني وقضية الصراع العربي- الاسرائيلي في الجانب العربي.

٣. واتفاق الطرفين على توجيه الاعلام في دولهما على تناول الاوضاع بجانبها الايجابي في كل منهما وبما لا يؤثر سلباً على فهم وادراك الاجيال الجديدة في كلا الجانبين لأهمية هذه العلاقات^{٣٥}.

ولا يختلف الجانب الاقتصادي عن جانبه السياسي بالنسبة للصين ودول الشرق الاوسط فترجمة الفرص الاقتصادية والتنموية الى واقع ملموس يتطلب:

- أ. تشجيع القطاع الخاص في كلا الجانبين على تطوير علاقتهما التجارية وتحفيزه على دخول شركات طويلة المدى شريطة ازالة العقبات التي يمكن ان تعرقل هذا التعاون مثل اجراء المزيد من الاصلاحات الاقتصادية والقانونية ، وعقد المزيد من الاتفاقيات المعنية بضمان الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي لخلق افضل المناخات الاستثمارية والتجارية لهذا القطاع ، فضلاً عن توفير خدمات متنوعة للمعلومات والاستشارات القانونية وضبط الجودة وتصديق شهادات الماركات التجارية وتوفير الضمان البنكي وتوفير دورات للتأهيل والتدريب.
- ب. اقامة مناطق تجارة حرة من اجل زيادة فرص التبادل التجاري الحر، وفتح آفاق لأطرافها للدخول في شركات اقتصادية استراتيجية .
- ج. توسيع دائرة الامن البترولي واعتباره منطلقاً لتوسيع دائرة التعاون الاستثماري المتبادل في مجالات مثل الاستثمار في الاكتشافات والمسوح الجديدة للنفط والغاز، وتحديد بناء المصافي النفطية الجديدة، وبناء مرافق لنقل وتسويق النفط ومشتقاته، واخيراً تأمين طرق وممرات نقل النفط.
- د. انشاء آليات حوار استراتيجي متعدد المستويات مثل منتدى التعاون العربي-الصيني، ومنتدى التعاون الاقتصادي بين الصين وافريقيا وغيرها، وتوفير هذه الآليات امكانيات لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية المشتركة، وتقديم الحلول المناسبة لما يطرأ من مشكلات تطبيقية.
- هـ. وبالفعل تم ترجمة بعض من هذه المتطلبات الى واقع ملموس مثلاً الدعوة الى احياء طريق الحرير الجديد الذي كان يربط الصين بدول غرب اسيا من اجل تنمية الصلات التجارية والاقتصادية والثقافية بين الدول الواقعة على هذا

الطريق ، كما عقد في بكين في ايار ٢٠٠٨ القمة الاولى للصين والشرق الاوسط بحضور نحو ١٠٠ منظم اعمال والتي ناقشوا فيها تعزيز المبادلات المختلفة التي يفترضها طريق الحرير القديم على وفق آليات حديثة في ظل العولمة السائدة وبكل ماتنتجه من فرص وتحديات^{٣٦}.

ان تعزيز التعاون الصيني - الشرق اوسطي على المدى البعيد يتطلب ايضاً توسيع مستوى التعاون العلمي والتكنولوجي ، وفتح مجالات التعاون الاكاديمي والتعليمي وتوسيعها وتدريب الكوادر العلمية كسبيل لتحقيق التقارب الفكري الذي من شأنه الارتقاء بطبيعة العلاقات بين الجانبين^{٣٧}.

الخاتمة

لقد انتهى عصر السلبية الصينية في الشرق الاوسط ، وسوف تلعب بكين دوراً نشطاً في المنطقة بهدف تأمين امن طاقتها ، ولا يعني هذا ان السياسات الصينية سوف تتصادم بالضرورة مع السياسات الامريكية المهيمنة في هذه المنطقة، فبكين تفهم وفي الواقع تشارك الولايات المتحدة مخاوفها بشأن انتشار الاسلحة والارهاب، ومثلما تسعى واشنطن للحفاظ على علاقاتها الجيدة مع كل من العالم العربي واسرائيل فان الصين تسعى الى الشيء ذاته .

ان الجهد الدبلوماسي والاقتصادي الصيني في منطقة الشرق الاوسط هو جزء من استراتيجية لمواجهة التطويق الامركي لها، وفي الفترة التي سبقت التدخل العسكري الامريكي في العراق ضم الرئيس الصيني انذاك (جيانغ تسه مين) ورئيس الوزراء (شو رونغجي) كل من ايران وليبيا الى جولتهما في الشرق الاوسط ، ووصفا هاتين الدولتين باثما "دولتين صديقتين" رغم ان وزارة الخارجية الامريكية تصفهما باثما من الدول التي ترعى الارهاب ، وكانت زيارة جيانغ لايران هي الاولى التي يقوم بها رئيس دولة صيني لطهران منذ تأسيس الجمهورية الاسلامية الايرانية عام ١٩٧٩ .

ويرى المحللون الاستراتيجيين الصينيين ان الانشغال الامريكي في العراق مكن الصين من امتلاك الجرأة في تنفيذ المخاوف الامريكية بشأن الطموحات النووية الايرانية ، وتحدي مصالح البيت الابيض الاخرى في الشرق الاوسط دون الخوف من الانتقام ، والابرز بالنسبة لهؤلاء المحللين ان امريكا المنشغلة بالعراق قد لا تتوفر لديها الارادة او الموارد لإعتماد موقف

حازم بشأن مسألة تايوان ، لكن سيكون هناك خلافات في الرأي فرغم ان بكين تؤيد الاصلاح السياسي في الدول العربية بما يتماشى مع معارضتها للعمل المنفرد ، فأن الحكومة الصينية سوف تعارض بقوة اي محاولات خارجية لفرض الاصلاح عليها ، ويرتبط موقف الصين هذا ارتباطا وثيقا بشعورها بالسيادة الوطنية وتجربتها الناجحة حتى الان في الاصلاح والتحديث .

ورما تتعهد بكين بالالتزام بالسياسة الامريكية بمنع انتشار الاسلحة لكن رغبتها في تحسين العلاقات مع دول الشرق الاوسط عبر بيع اسلحة تقليدية ومواد يمكن استخدامها في برامج اسلحة الدمار الشامل يشير الى ان وعودها ليست صادقة، وفي الواقع كلما ازدادت الصين ثقة في قدراتها وامكانياتها كلما اصبحت اكثر جراءة في تحديها للسياسات الامريكية لا سيما في منطقة الشرق الاوسط .

¹ Deng-Ker LeeK, Pekings Middle East Policy in the cold ware ra , Issues and studies, aug 1994, pp 69-94.

^٢ ايفان ميديروس و م.تايلور فرايفيل، دبلوماسية الصين الجديدة ، تعليق د.حسن ابو طالب، ترجمات، السنة الاولى، العدد ١٠، اكتوبر ٢٠٠٥، ص ١٣ .

^٣ د.محمد زيارة ، مقدمة في العلاقات الدولية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٩ ، ص ١٥٩ .

^٤ وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٠، ص ص ١٤٨-١٤٩ .

^٥ د.محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، في مجموعة مؤلفين، سلسلة الحوارات العربية الصينية، وقائع ندوة عقدت في بيجن /الصين ٢٧-٣٠ ايار /مايو ٢٠٠٢، منتدى الفكر العربي، ص ص ٩٢-٩٣ .

^٦ تشنغدا يونغ ، تعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة لدفع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ، في مجموعة مؤلفين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢١٧-٢١٨ .

^٧ المصدر نفسه ، ص ٢٢١ .

⁸ Shuang bian Guanxi , Ministry of foreign affairs of the peoples republic of china , updated on july 28 , 2004.

^٩ د.حسن ابو طالب، الصين والشرق الاوسط... بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد ، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٧٢٥، يوليو ٢٠٠٨، ص ١٤٢ .

^{١٠} د. جمال واكيم، هل تخرج الصين من عزلتها عن طريق التحرير الافريقي ، مجلة الرأي الاخر ، العدد السابع ، نيسان ٢٠٠٧، ص ٥٨ .

- ١١ عاطف سالم سيد الاهل، العلاقات العربية - الصينية، في د. هدى ميتكس والسيد صديقي عابدين (محرران)، العلاقات العربية- الآسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٥، ص ١٢٨
- ١٢ د. حسن ابو طالب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢-١٤٣ .
- ١٣ عاطف سالم سيد الاهل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣ .
- ١٤ د. حسن ابو طالب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣ .
- ١٥ المصدر نفسه ، ص ١٤٣ .
- ١٦ د. محمد عبد الوهاب الساكت ، التعاون العربي - الصيني في القرن الحادي والعشرون ، في : د. هدى ميتكس وخديجة محمد عرفة (محرران) الصعود الصيني ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٥٠ .
- ١٧ عاطف سالم سيد الاهل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥ .
- ١٨ بلغ حجم المساعدات المادية المقدمة من الصين للسلطة الفلسطينية للفترة ما بين ١٩٩٢-١٩٩٨ حوالي ثمانية ملايين دولار ، للمزيد من التفاصيل ينظر: د. محمد السيد سليم ، نحو منظور جديد للعلاقات العربية - الصينية ، في آفاق العلاقات العربية - الصينية في القرن الحادي والعشرين ، وقائع الندوة التي عقدت في بيجين / الصين للفترة ٢٧-٣٠ ايار / مايو ٢٠٠٢ ، منتدى الفكر العربي ، عمان ٢٠٠٣ ، ص ٩٤-٩٦ .
- ١٩ المصدر نفسه ، ص ٩٨-٩٩ .
- ٢٠ جون جارف ، الصين وايران : شريكان قديمان في عالم مابعد الامبريالية ، سلسلة دراسات مترجمة رقم ٣٥ ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠٥ ، ص ٢٣٧-٢٣٨ ، وص ٣٣٥-٣٥٤ .
- ٢١ المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ .
- ٢٢ د. حسن ابو طالب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣-١٤٤ .
- 23 www.arabic.people.com.cn
- 24 www.chinatoday.com.cn
- 25 وينران جيانج ، النمو الاقتصادي في الصين وسعيها لأمن الطاقة في انحاء العالم ، في : مجموعة مؤلفين ، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على مصادر الطاقة ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٢٦ ، وص ٣٣٥-٣٣٩ .
- 26 سعيد ناشط ، الاعتماد على مواد الطاقة في الشرق الاوسط : العلاقات بين المنتجين في الخليج العربي والمستهلكين الناشئين ، في : مجموعة مؤلفين: الصين والهند والولايات المتحدة ، مصدر ساق ذكره ، ص ٢١١-٢١٤ .
- 27 د. جمال واكيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ .
- 28 د. حسن ابو طالب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .
- 29 وينران جيانج ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٠-٣٤١ .
- 30 د. حسن ابو طالب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .
- 31 عاطف سالم سيد الاهل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٦-١٤٧ .
- 32 د. حسن ابو طالب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤-١٤٥ .
- 33 المصدر نفسه ، ص ١٤٥ .

- ^{٣٤} احمد سيد النجار ، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة ، كراسات استراتيجية ، السنة السابعة عشرة ، العدد ١٧٩ ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، ص ٤٠ .
- ^{٣٥} عاطف سالم سيد الاهل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥٨-١٦١ .
- ^{٣٦} د. حسن ابو طالب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٥ .
- ^{٣٧} عاطف سالم سيد الاهل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٦٢-١٦٣ .